المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٢

بالموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١١/١١/١٧ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بمبلغ خمسمائة مليون ين يابانى للمساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١١/١١/١٧ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بمبلغ خمسمائة مليون ين يابانى للمساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر بالقاهرة فى ١٧ ربيع الأول سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ٩ فبراير سنة ٢٠١٢م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

صاحبة السعادة القاهرة فى ١٧ نوفمبر ٢٠١١

السيدة/ فايزة أبو النجا

وزيرة التخطيط والتعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١- بغرض المساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقًا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة قيمتها خمسمائة مليون ين يابانى (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى) ، (ويشار إليها فيما بعد بـ"المنحة") .

٢- (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة وفائدتها المتراكمة على الوجه الصحيح فقط ومن أجل شراء منتجات ينص عليها فى قائمة يتم الاتفاق المتبادل عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين والخدمات اللازمة لمثل هذه المنتجات ، بشرط أن تكون هذه المنتجات منتجة فى دول المنشأ التى يتفق عليها .

(٢) تخضع القائمة المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه لتعديلات قد يتفق عليها بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(٣) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٣- (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب إيداع عادٍ بالين اليابانى لدى أحد البنوك اليابانية باسم حكومة جمهورية مصر العربية (ويشار إليه فيما بعد بـ"الحساب") خلال أربعة عشر يومًا بعد تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ ، وإخطار حكومة اليابان كتابة بإتمام إجراء فتح الحساب خلال ٧ أيام من تاريخ فتحه .

(٢) إن الغرض الوحيد للحساب هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى المشار إليها فى الفقرة ٤ بواسطة حكومة اليابان ، بالإضافة إلى أداء المدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ ، وأية مدفوعات أخرى قد يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٤- تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى بالقيمة المشار إليها فى الفقرة ١ فى الحساب خلال الفترة من تاريخ تلقى الإخطار الكتابى المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٢ ، ويمكن مد هذه الفترة بالاتفاق المتبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٥- (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان إتمام السحب من حساب استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة تمهيداً لشراء السلع أو الخدمات خلال فترة اثنى عشر شهراً بعد تاريخ تنفيذ المنحة ، إلا إذا تم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين ، وإعادة القيمة المتبقية فى الحساب بعد تلك الفترة لحكومة اليابان .

(ب) ضمان عدم استخدام أموال المنحة وفائدتها المتراكمة فى سداد أية ضرائب جمركية أو ضرائب داخلية أو أية رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢

(جـ) ضمان استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة بفاعلية وعلى الوجه الصحيح فى تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(د) تقديم تقرير كتابى لحكومة اليابان معد وفقًا لنموذج مقبول من حكومة اليابان حول المعاملات التى تتم على الحساب مرفقًا به نسخ من العقود والفواتير والمستندات الأخرى الخاصة بالمعاملات ذات الصلة بدون تأخير عندما يتم سحب المنحة وفائدتها المتراكمة بالكامل وفقًا لأحكام الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة ٣ ، أو عند انتهاء فترة استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة وفقًا لأحكام (أ) أعلاه ، أو فى حالة طلب حكومة اليابان لذلك .

(هـ) إيـــلاء الاهتمـــام الـواجـب للاعتبـــارات البيئيـــة والاجتمـــاعيـــة عند استخدام المنحة .

(٢) تمد حكومة جمهورية مصر العربية حكومة اليابان عند الطلب بالمعلومات اللازمة فيما يتعلق بالمنحة .

(٣) لا يعـاد تصـدير المنتجـات المشتراة فى نطـاق المنحـة وفائـدتهـا المتراكمـة من جمهورية مصر العربية .

٦- (١) تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن يتم إيداع العائدات المترتبة عن بيع وتأجير المنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ بالعملة المصرية فى حساب يتم فتحه باسمها فى البنك المركزى المصرى أو أى بنك يتم الاتفاق عليه بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين ، على ألا يقل مبلغ العائدات المودع عن نصف إجمالى قيمة المسحوبات بالين المؤداة من أجل شراء المنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين السلطات فى كلا الحكومتين ، ويتم الإيداع خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين الحكومتين .

(٢) يجب استخدام المبلغ المودع فى أغـراض التنمية الاقتصـادية والاجتماعيـة فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المختصة فى الحكومتين فيما بينها بشأن تفاصيل استخدام المبلغ المودع قبل الاستخدام .

(٤) تقدم حكومة جمهورية مصر العربية تقريراً كتابيًا لحكومة اليابان معداً وفقًا لنموذج مقبول من حكومة اليابان حول الأغراض التى سيستخدم فيها المبلغ المودع دون تأخير عند الانتهاء من الإيداع وفقًا لأحكام الفقرتين الفرعيتين (٢) و(٣) أعلاه .

٧- تتفق السلطات المختصة فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينها على المزيد من التفاصيل الإجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٨- تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

كما أتشرف بأن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيداً للترتيبات السابقة ، اتفاقًا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

نوريهيرو أوكودا

سفير اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

صاحب السعادة القاهرة فى ١٧ نوفمبر ٢٠١١

السيد/ نوريهيرو أوكودا

سفير اليابان لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم ، والتى تنص على ما يلى :

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١- بغرض المساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقًا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة قيمتها خمسمائة مليون ين ياباني (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين ياباني) ، (ويشار إليها فيما بعد بـ"المنحة") .

٢- (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة وفائدتها المتراكمة على الوجه الصحيح فقط ومن أجل شراء منتجات ينص عليها فى قائمة يتم الاتفاق المتبادل عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين والخدمات اللازمة لمثل هذه المنتجات ، بشرط أن تكون هذه المنتجات منتجة فى دول المنشأ التى يتفق عليها .

(٢) تخضع القائمة المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه لتعديلات قد يتفق عليها بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(٣) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٣- (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب إيداع عادٍ بالين الياباني لدى أحد البنوك اليابانية باسم حكومة جمهورية مصر العربية (ويشار إليه فيما بعد بـ"الحساب") خلال أربعة عشر يومًا بعد تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ ، وإخطار حكومة اليابان كتابة بإتمام إجراء فتح الحساب خلال ٧ أيام من تاريخ فتحه .

(٢) إن الغرض الوحيد للحساب هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى المشار إليها فى الفقرة ٤ بواسطة حكومة اليابان ، بالإضافة إلى أداء المدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ ، وأية مدفوعات أخرى قد يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٤- تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى بالقيمة المشار إليها فى الفقرة ١ فى الحساب خلال الفترة من تاريخ تلقى الإخطار الكتابى المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٢ ، ويمكن مد هذه الفترة بالاتفاق المتبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٥- (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان إتمام السحب من حساب استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة تمهيداً لشراء السلع أو الخدمات خلال فترة اثنى عشر شهراً بعد تاريخ تنفيذ المنحة ، إلا إذا تم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين ، وإعادة القيمة المتبقية فى الحساب بعد تلك الفترة لحكومة اليابان .

(ب) ضمان عدم استخدام أموال المنحة وفائدتها المتراكمة فى سداد أية ضرائب جمركية أو ضرائب داخلية أو أية رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢

(جـ) ضمان استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة بفاعلية وعلى الوجه الصحيح فى تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(د) تقديم تقرير كتابى لحكومة اليابان معد وفقًا لنموذج مقبول من حكومة اليابان حول المعاملات التى تتم على الحساب مرفقًا به نسخ من العقود والفواتير والمستندات الأخرى الخاصة بالمعاملات ذات الصلة بدون تأخير عندما يتم سحب المنحة وفائدتها المتراكمة بالكامل وفقًا لأحكام الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة ٣ ، أو عند انتهاء فترة استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة وفقًا لأحكام (أ) أعلاه ، أو فى حالة طلب حكومة اليابان لذلك .

(هـ) إيـــلاء الاهتمـــام الـواجـب للاعـتـبـارات البـيـئـيـة والاجـتـمـاعـيـة عند استخدام المنحـة .

(٢) تمد حكومة جمهورية مصر العربية حكومة اليابان عند الطلب بالمعلومات اللازمة فيما يتعلق بالمنحة .

(٣) لا يعـاد تصديـر المنتجـات المشتراة فـى نطـاق المنحـة وفـائـدتها المتراكمة من جمهورية مصر العربية .

٦- (١) تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن يتم إيداع العائدات المترتبة عن بيع وتأجير المنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ بالعملة المصرية فـى حسـاب يتم فتحـه باسمهـا فـى البنـك المـركـزى المصـرى أو أى بنـك يتم الاتفـاق عليـه بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتـين ، عـلى ألا يقـل مبلغ العـائدات المودع عن نصف إجمالى قيمة المسحوبات بالين المؤداة من أجل شراء المنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ ما لم يتم الاتفاق عـلى خـلاف ذلك بين السلطـات فى كلا الحكومتـين ، ويتم الإيـداع خـلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحاليـة حيز النفاذ ما لم يتم الاتفـاق على خلاف ذلك بين الحكومتين .

(٢) يجـب استخدام المبلـغ المودع فى أغراض التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المختصة فى الحكومتين فيما بينها بشأن تفاصيل استخدام المبلغ المودع قبل الاستخدام .

(٤) تقـدم حكـومـة جمهـورية مـصـر العربيـة تقريـراً كـتـابيًا لحكـومـة اليـابـان معداً وفقًا لنموذج مقبول من حكومة اليابان حول الأغراض التى سيستخدم فيها المبلغ المودع دون تأخير عند الانتهاء من الإيداع وفقًا لأحكام الفقرتين الفرعيتين (٢) و(٣) أعـلاه .

٧- تتفق السلطات المختصة فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينها على المزيد من التفاصيل الإجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٨- تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

كما أتشرف بأن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيداً للترتيبات السابقة ، اتفاقًا بين الحكومتين ، يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد تشكلان اتفاقًا بين الحكومتين ، يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

فايزة ابو النجا

وزيرة التخطيط والتعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ٨ لسنة ٢٠١٢

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم (٧٩) الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٢/٩ ، بالموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١١/١١/١٧ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان ، بشأن منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بمبلغ خمسمائة مليون ين يابانى للمساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٩ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٠ ؛

قـــرر :

(مـادة وحـيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١١/١١/١٧ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان ، بشأن منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بمبلغ خمسمائة مليون ين يابانى للمساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويعمل بهذه الخطابات اعتباراً من ٢٠١٢/٣/٢١

وزير الخارجية

محمد كامل عمرو